للجمعية العمومية (١٩٧٥) صدر أيضا قرار آخر ، دعا الى تشكيل لجنة سميت « لجنة تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني » (وتعرف أيضا باسم « لجنة العشرين » ، وهي مؤلفة من مندوبين عن عشرين دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة) · وقد عقدت هذه اللجنة ، خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٦ ، نحو ٣٥ اجتماعا ، تنفيذا للمهمة التي اوكلت اليها ، وأصدرت تقريرا ضمنته رأيها حول حقوق الشعب الفلسطيني وطرق تنفيذها · وعرض هذا التقرير على الجمعية العمومية في دورتها الحادية والثلاثين (١٩٧٦) فصوتت الى جانبه ١٢٢ (مائة واثنتان وعشرون) دولة ، وهذا ـ على حد علمنا ـ اكبر عدد من الدول يصوت الى جانب قرار مؤيد للفلسطينيين · أما فحوى تقرير لجنة العشرين فهو الدعوة الى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، على ان يتم ذلك على مرحلتين ـ الاولى عودة اللاجئين من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، والثانية عودة اللاجئين القدامى ، ثم انسحاب اسرائيلي من المناطق المحتلة وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم ، واقامة « كيان فلسطيني » · ويظهر من قراءة ذلك التقرير بوضوح ان المائة واثنتين وعشرين دولة ، التي صوتت الى جانبه ، تعتبر اسرائيل امرا واقعا ، بل وتطالبها بالانصياع لقرارات الامم المتحدة وتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم · كذلك يستند التقرير بشكل بارز على قرارات الامم المتحدة الصادرة « قبل سنة ١٩٧٤ » · وما نريد ان نقوله ـ باختصار ـ هو ان الاستناد الى قرارات الامم المتحدة منذ سنة ١٩٧٤ كان في غير محله ، وأن الاعتقاد بأن هذه القرارات تعطي الفلسطينيين اكثر من دولة مستقلة على جزء من ارض فلسطين هو اعتقاد لا أساس له · وكان من الاحسن التركيز في البرنامج على المطالبة بأقامة دولة فلسطينية مستقلة ، مع الاشارة الى قرارات الامم المتحدة ، بشكل عابر وبصورة عمومية ، وترك احتمالات المستقبل مفتوحة ·

« الممثل الشرعي الوحيد »

بالاضافة الى مطالبته الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني « في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني » ، أكد المجلس الوطني أيضا ، في برنامجه السياسي ، « حرصه على حق منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك بشكل مستقل ومتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي ـ الصهيوني ، بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف » · كذلك اعلن المجلس « ان اي تسوية او اتفاق يمس حقوق شعبنا الفلسطيني في غيابه باطلة من أساسها » · والواضح ان المجلس ، بعد ان تخلى عن طريقة بياناته واعلاناته السابقة، اي تلك الطريقة « التقليدية » التي كانت تكتفي برفض هذا واستنكار ذلك وشجب